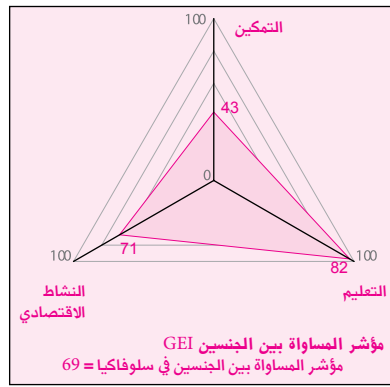
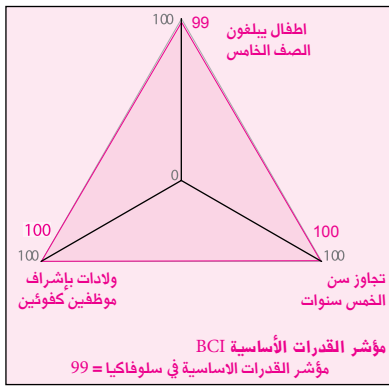




أصلحت سلوفاكيا اقتصادها بنجاح؛ لتنضم إلى الاتحاد الأوروبي. ولكن نموها الاقتصادي شهد تباطؤاً، كما أن صناعة السيارات فخر الصناعة الوطنية قد انخفض إنتاجها فعلياً. ولمواجهة هذه الأزمة قامت الحكومة السلوفاكية باتخاذ تدابير مختلفة، يتأسس كثير منها على تعزيز فرص العمل، وضبط السوق وتنظيمه. ومن ناحيتها، يجب على المنظمات غير الحكومية أن تتعامل على الفور ما لديها من نقص في الاستعداد لمواجهة الأزمة. ويأتي استمرار التمييز ضد الفجر Roma والمرأة، بحكم النهج التسلطي الذي تسعى من خلاله الحكومة إلى تجاهل معارضيها السياسيين. وقد تم مأسسة المساعدات الإنمائية الخارجية قانونياً. وهي تشهد نمواً؛ ومع ذلك فمازالت أقل من المعايير الأوروبية.



المعهد السياسي السلوفاكي
كلية الاقتصاد، جامعة كوسيس الفنية
دانيال كليموفسكي
Daniel Klimovský

طبقت سلوفاكيا العديد من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المرهقة، قبل وبعد حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي في العام 2004. ويرجع الفضل إلى هذه الإصلاحات، في تحقيق الدولة لنمو اقتصادي تعدي 7% في 2008، وهو الأعلى في الاتحاد الأوروبي. فضلاً عن ذلك، فقد أوفت سلوفاكيا بمتطلبات الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والنقدي، وأبدلت الكراون السلوفاكي باليورو في كانون الثاني/يناير 2009. وقد ذكرت اللجنة الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 أن سلوفاكيا (وجمهورية التشيك، وبولندا) لم تقدم أي سيناريوات حادة في ما يتعلق بالأزمة العالمية. وتنبأت في الحقيقة بنمو اقتصادي قدره 2.7% في 2009 و3.1% في 2010، مع توقع بأن يظل الاقتصاد من بين الأداءات المرتفعة التي تحتل قمة الاتحاد الأوروبي في 2009، بل ومن المحتمل جداً أن يكون ذلك أيضاً لعام 2010. بدأ التطور التدريجي في العام 2009⁽¹⁾. وقد

وتوفر أكثر من 75.000 فرصة عمل. ومع ذلك، فإن المؤسسات تعتمدان على الطلب الأوروبي، لصغر حجم سوق السيارات في سلوفاكيا وتحفظه، كما أنهما قللتا من حجم إنتاجيهما مع أوائل العام 2009.

تدابير التغلب على الأزمة

في كانون الثاني/يناير 2009، أطلقت الحكومة السلوفاكية خطة لتدعيم التشغيل، وتعزيز الطلب المحلي لمحاربة آثار الأزمة، وخصصت لهذا مبلغاً قدره 332 مليون يورو (431 مليون دولار). كما قامت بتشكيل لجنة لإدارة الأزمة، تتألف من ممثلي الحكومة، والبنك المركزي، والبنوك التجارية، والنقابات، وأصحاب العمل، والبلديات، والمعارضة البرلمانية⁽²⁾؛ لتحليل آثار الأزمة وإقترح تدابير لمواجهةتها. وفي الشهر التالي أعلنت وزارة الاقتصاد ما يقرب من 62 تدبيراً لإزالة، أو على الأقل تخفيف بعض الآثار. من بينها الانتفاع من أموال الاتحاد الأوروبي، والمشاركة في مشاريع شراكة بين

تتأ البنك الوطني لسلوفاكيا في نيسان/إبريل، بأن الاقتصاد سينحدر بنسبة 2.4% خلال 2009، ثم ينمو بنسبة 2% في 2010 و3% في 2011. أما تتبؤ البنك الأوروبي للإعمار والتنمية، فقد بدأ أكثر تشاؤماً في بداية أيار/مايو، إذ قدر انحداراً للاقتصاد السلوفاكي بنسبة 3.5% في 2009، ثم نموه بنسبة 0.8% في 2010. في الوقت نفسه، تظهر بيانات الحكومة الارتفاع الحاد للبطالة في كانون الأول/ديسمبر 2008 بمعدل 8.4% (من 7.8% في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه). وبعد ما قدمته تلك البيانات الحكومية من تقدير في كانون الثاني/يناير 2009 بأن 15.000 وظيفة ستكون مهددة، أعادت وزارة الاقتصاد تقييم هذا الرقم في نيسان/إبريل لتبين أن حجم فقدان الوظائف سوف يصل إلى 30.000 وظيفة.

وتعتبر سلوفاكيا "ديترويت أوروبا" بمصانع "بيجو" و"فولكس فاغن"، جنباً إلى جنب شبكتي موزيهما، ما يؤلف صناعة تدر دخلاً يتخطى الـ20 بليون يورو سنوياً،

(1) Pokorný, J. Global crisis – a traumatizing factor or an opportunity for Slovakia?. Available from: <www.stavebne-forum.sk/sk/article/12474/global-crisis-a-traumatizing-factor-or-an-opportunity-for-slovakia/>.

القطاعين العام والخاص لبناء طرق سريعة، وزيادة إنفاق الدولة على مشاريع مختلفة للبحوث والتنمية.

كذلك بدت الحكومة أكثر نشاطاً وتحركاً في ضبط الأسعار، والتصديق على أدوات دعم انتقائية للسياسة، وإصدار متطلبات وتوصيات البنوك والمؤسسات. بالإضافة الى ذلك، ففي آذار/مارس 2009 أعادت الحكومة شراء 49% من أسهم شركة ترانسسترول التي كانت قد باعتهما الى يوكوس الدولية بمبلغ 74 مليون دولار في 2002. ومن الممكن أن تعطي هذه الصفقة دفعة قوية لتحديد سياسات الطاقة للبلاد.

وحتى الآن، لم تركز المنظمات غير الحكومية السلوفاكية على الأزمة الاقتصادية العالمية. حيث تحتاج هذه المنظمات الى كثير من التحركات لعدة أسباب، منها: أن الجهات المانحة سوف تستقطع من الإسهامات المخصصة للأعمال الإنسانية وأنشطتها. كما أن نقص الموارد يحتم على هذه المنظمات أن تعيد تقييم أولوياتها وأنشطتها. كما أن الأزمة ستزيد من طلب مساعدة هذه المنظمات وتعاونها؛ وسوف تتكرر تدخلات الدولة واقتحامها السياسي لعلاقات هذه المنظمات وفي أنشطتها. على سبيل المثال، قد تطلب الحكومة من المنظمات غير الحكومية تدعيم الأنشطة التي تعتبرها أكثر صلة بالأزمة؛ حيث إن عدداً قليلاً من بين تلك المنظمات يتمتع باستقلال سياسي، ولذا ستكون الحكومة في موقف فريد يخول لها تمويل مؤيديها ومعاوقة المعارضين، من خلال توزيعها لدعم الدولة والمنح.

استمرار "طغيان الأغلبية"

على الرغم من الإنجازات المختلفة على المستوى الأوروبي، إلا أن المشهد السياسي هناك مازال مقيداً تقييداً شديداً. فقد واصل الائتلاف الحاكم الحزبان الرئيسيان فيه هما حزب "سمير" Smer، والحزب السلوفاكي الوطني "طغيان الأغلبية" أثناء عام 2008 وبداية 2009. والتجاهل التام للمعارضة السياسية، كان يحدث يومياً (على سبيل المثال: نواب حزب سمير وأيضا الحكومة

(2) المعارضة البرلمانية لا يمكنها ترشيح سوى عضو واحد من دون انتماءات سياسية.

تشمل رئيس الوزراء أكدوا مراراً أنه ينبغي للمعارضة ألا تتوقع السماح لها بمناقشة مقترحات الحكومة، أو أن تتال أي فرصة للمشاركة في أي عملية لاتخاذ القرار).

وقد وجدت الحكومة أيضاً عدواً جديداً لها، هو الإعلام. فقد نعت رئيس الوزراء السلوفاكي الصحفيين والصحفيين بالمعتوهين والعاهرات والحمقى، وانتقدهم بوصفهم عملاء الأمن القومي لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية (وهم الذين كانوا ضمن مؤيديه). وقد تم استخدام ما يسمى بـ"كارت المجرين" في حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2009، حيث أصدر الفائز والرئيس الحالي ومؤيداه حزبا (السمير والوطني السلوفاكي) بياناً يتهمون فيه معارضيه الرئيسيين بدعم الأقلية المجرية، ما أحدث انقساماً في المجتمع السلوفاكي، وأساء في الوقت نفسه الى المواطنين المجرين.

لقد ظهرت "القومية" والسياسات الشوفينية، فور تولى الائتلاف الحاكم المسؤولية في 2006⁽³⁾. ومع بداية 2008 بدأ رئيس الوزراء في وضع منهجية للتاريخ السلوفاكي، وسك مصطلح "السلوفاك القدامى"⁽⁴⁾ فيما دافع عن الشخصية

(3) Sáposová, Z and Šutaj, Š.. "Národnostné menšiny" [National Minorities]. In M Bútor, M Kollár and G Mesežnikov (eds), Slovensko 2008. Súhrnná správa o stave spoločnosti. [Slovakia 2008. A Global Report on the State of Society]. Bratislava: Inštitút pre verejné otázky, pp.175–210. Mesežnikov, G.. "Vnútropolitický vývoj a systém politických strán" [Domestic Political Development and Party System]. In M Bútor, M Kollár and G Mesežnikov (eds), Slovensko 2008. Súhrnná správa o stave spoločnosti [Slovakia 2008. A Global Report on the State of Society]. Bratislava: Inštitút pre verejné otázky, pp. 17–125.

(4) على الرغم من وجود بعض الخلاف حول موقع مورافيا العظمى Great Moravia (الدولة السلوفاكية التي وجدت في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين)، إلا أن الجغرافية التاريخية السائدة، تحدد موقعها على جانبي نهر مورافيا، حالياً في المقاطعات الحدودية لسلوفاكيا وجمهورية التشيك. وهو ما يعني أنه ينبغي اعتبار سكانها أسلاف المورافيين والسلوفاك.

التاريخية جوراي يانوسيك ناعماً إياه "بالاشتراكي الأول"⁽⁵⁾.

المشكلة الأخرى الحادة هي الفساد والعمالة. فقد دأب الائتلاف الحاكم على المناصرة عن حقه في محاباة أعضاء حزبه، ومؤيديه من خارج الحزب. ولكن وزراء كثيرين وموظفين مدنيين كباراً، اضطروا الى التقهقر أو الانسحاب؛ بسبب الضغوط التي تمارسها عليهم مؤسسات دولية (مثل اللجنة الأوروبية)، والإعلام الوطني والمعارضة السياسية⁽⁶⁾.

التمييز

منح المركز المعني بحقوق السكن والإخلاء، والكائن في جينيف، جائزة منتهك حقوق السكن لعام 2007 لسلوفاكيا (مع بورما والصين) منتقداً ما تصر عليه من تمييز ضد الفجر الرحل، ممن يتم التفريق ضدهم طوال الوقت، وإخلاءهم قسراً من بيوتهم. فأكثر من 120 ألفاً من غجر الروما يعيشون في أحياء فقيرة، يفتقدون فيها إمكانية الوصول الى الخدمات الأساسية للحياة، مثل المياه والكهرباء. ولم تفعل الحكومة لهم سوى القليل لتحسين هذا الوضع. ومن ثم فإن الفجر يعيشون في ظروف مازالت أبعد بكثير عن المتوسط الأوروبي للعيش. وقد وقعت حالة خاصة في آذار/مارس 2009 عندما أجبرت الشرطة السلوفاكية أولاداً

ولكن يبدو مصطلح "السلوفاك القدامى" مع ذلك شبيهاً أكثر بمصطلحات مثل "المجر القدامى" أو المايجاراس القدامى

(5) Mesežnikov, G. "National populism in Slovakia: actors, issues, strategies". In O Gyárfášová and G Mesežnikov, National populism in Slovakia. Bratislava: Institute for Public Affairs, 2008. pp.7–34.

(6) In one case, the Minister of the Economy, in a March 2007 interview officially advocated the use of bribery to win arms contracts if the State hoped to compete with private weapons dealers.

See Sičáková–Beblavá, E.. "Slovakia". In D Zinnbauer and R Dobson (eds), Global Corruption Report 2008. New York: Cambridge University Press, p.268.